لا لفظا كاشتريت بعد ملكتك هـ فلو اوجب بالف لا وهذا مفهوم الشرط
مكسرة وهي قطع نقد مضروبة للخواص اف القروش واربا عها لم يصح قال شيخنا
وان شاعت قيمتها على المعتمد قال اطلاق تصرف يمنع ان لا يكون كموت
محجورا عليه ولو سفيها وعدم الاكراه بغير حق بان كان مختارا او مكرها
بحق فيصح منه العقد في هاتين الصورتين واسلام من يشترى اى اشار
الى الشروط الخاصة وما تقدم في العامة مصحف اى ما فيه قرآت وان قل وذلك
يشمل التميمة وهو متجه وخرج بالمصحف جلده المنفصل فيصح بيعه للكافر وان
لم تنقطع نسبته عنه سم اثار السلف وهي حكاية الصالحين لا يفتك
عليه يرهم لكل من المسلم والمرتد في الاية سبيلا اى ملكا في النظم
اقالة بالجر عطفا على الاربح بحذف العاطف للوزن تعيين لفظا فلا يكفي
بالنية معاينة عوض ولا خيار له اذ ظهر معيبا لانه مقصر بعدم البحث
فيما لا يغلب تغيره بان غلب عدم تغيره كارض وانا وجديد واستوا تغيره
وعدمه كالحيوان كونه اى العاقد من حيث هو كالعمة ان مضى زمن
يمكن فيه تغيرها قصب السكر ومثله القصب الفارسي وهو القاب هـ
قال صوانا بضم الصاد وكسرها اى حفاظا وصونا ولان قشر الاعلى
كاوبه فارق الغول الاخضر والملانة قال يصح بيعها في قشرها وان اكل معهما
سلم التمر يستفاد منه ان شرط العاقدان اجارة واضافة سلم الى الاعمى
للمهملة اى السلم المتعلق بالاعمى بان يسلم او يسلم اليه ويصح شراؤه
بنفسه لانه عقد عتاقة بخلاف استجارة نفسه يقبض في المجلس بقبض عوض
يقبض عنه بضم اليا من اقبض وقوله يقبض له بفتحها من قبض
ونحوهما كالفجل والفقاس بخلاف الجزر والكرنب فان ما في الارض يرى
قال فصل في الربا ويكتب بالواو والالف فما قال السيفاوي وانما كتب
بالواو كالصلوة تماللتفخيم على لغة وزيدت الالف بعدها تشبيها بواو الجمع
النسا بفتح النون والمد اى الاجل سمي لتاخر القبض على المدة وان قصرت
وزاد بعضهم ربا القرض كان يقرضه مقاصيص على ان يرد هاد يوابنه وهو
من الكبائر والمعتمد ان اكبر الكبائر الشرك بالله تعالى ثم القتل ثم الزنا ثم السرقة
ثم شرب الخمر ثم الربا والغصب مثلا بمثل اى حال كون كل مثل مقابلا بمثل

سوا بسوا تاكيد او اشارة الى المساواة في المقدار حقيقة لان المثلية تقدر بها
في الجملة وبحسب الخرز فان اختلفت هذه الاجناس اى واتحدت علة الربا
يد ابيد اى متقابضين فيد احال من الفاعل والمفعول معا وبيد متعلق
بمحذوف استوفى للتبيين والتقدير تقابضا بيد كما ان لك في سقيا لك كذلك
اى بيان ايضا وسم على الورقات ملخصا ومن لازم التقابض الحلول على الاصح
والشعير فان قلت ما حكمة ذكر الشعير مع انه من المقتات كالبر فكان يستغني
بالبر عن ذكره قلت قال قل زيادة المثال الثاني هنا لدفع ارادة الحمل الاقوات
هـ ومن الربويات الفول كالمصطكي بضم الميم والقصر بحفظ الصحة اى
لدوامها فانها قوام البدن والادوية لانه ما من داء الا وله دواء
على هيئته اى مرة دوام حياته بيقاء روحه قبل التفرق اى عن تراض
ودهنه وهو الزنجار في الحيوان اى ما فيه روح عين الذهب لفرز زيادة
عين للاحتراز من الحيلة الاتية وقال قل انظر هل الزيادة لفظ عين حيلة
او محترز راجعه قال بعضهم بل ربما يقال ان زيادتها مضرة لانها توهم امتناع
بيع الربوي بمثله في الذمة وان تقابضا في المجلس وليس كذلك والحيلة
في تمليك الربوي الاتي وهي مكروهة ولم يحرما اى تالفظ لان العقد الثاني
اجازة للاول وقول المص بيع ليس بقيد كما يعلم ذكره الشيء ما ابتاعه اى
اشتراه ولا اشراك فيه ولا التولية عطفتهما على البيع عطف خاص لانهما
بيع بلفظ خاص والاشراك بيع بعض المبيع بان يقول اشركتك فيه بنصف
الثمن والتولية بيع جميع المبيع بمثل الثمن الاول ولا اصب اى له لتعقد
كل شيء اى من غير الطعام الا مثله في منع بيعه قبل قبضه قياسا عليه والحاصل
ان يقال مال اشخصت يغرم على لانه اقتام اما ان يكون مضمونا بعقد
كالمبيع والثمن والمهر تحت يد الزوج فلا يجوز التصرف فيه قبل قبضه اله
في ما استغنى واما ان يكون مضمونا بغير عقد كالمغصوب والمستام والمعار
فيجوز التصرف فيه قبل قبضه واما غير مضمون بالكلية فان لم يتعلق به حق
ولا تمكن جاز التصرف فيه قبل قبضه كمال المشترك تحت يد الشريك والوكيل
او تحت يد العامل والرهن بعد انفكاكه وكذا ان تعلق به عمل كالمستاجر
عليه من خوخياط او قصار او صباغ او نجار فان فرغ من العمل ودفع له الاجرة

سلم